



سبل معالجة أزمة الاقتصاد العراقي

عادل عبد الزهرة شبيب

ولكن ما مشكلة التنمية في العراق؟ إن مشكلة الاقتصاد العراقي انه اقتصاد وحيد الجانب يعتمد على تصدير النفط الخام والحصول على العوائد المالية مع إهمال وتخلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما إن هناك استخداماً سيئاً لهذه العوائد في مجال التنمية، والمطلوب هو تصحيح هذه الأوضاع الشاذة وإعادة هيكلة القطاع النفطي ليكون وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية المستدامة والمتوازنة تعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتحويل القطاع النفطي الى قطاع منتج للثروات. إن معالجة الوضع الاقتصادي للبلاد لا بد من أن تأخذ بنظر الاعتبار مايلي:

١. عدم تجاهل تطورات الاقتصاد العالمي الاستفادة من الجوانب الايجابية من العولمة مع العمل على تقليص آثارها السلبية.

٢. أن تقتصر بالجانب الاجتماعي والديمقراطي بهدف تحقيق رقابية مجتمعية قادرة على مراقبة كيفية التصرف بالعوائد النفطية بما يخدم تحقيق التنمية من جهة وتوزيع ثمارها بشكل عادل من جهة أخرى، حيث أننا بحاجة الى الربط الصحيح بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية للخروج من الأزمة البنيوية للبلاد.

٣. معالجة الجذرية لمديونية العراق الخارجية والتي تسبب فيها النظام القبوري والتي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات وتعتبر عبئاً ثقيلاً على موارد البلاد مما يتطلب التحرك من أجل إلغاءها أو خفضها الى أدنى حد هذا وقد تمكنت الحكومة العراقية من توقيع اتفاق مع نادي باريس يقضي بتخفيض ديون العراق بنسبة ٨٠٪ على عدة مراحل مقابل التزام الحكومة العراقية بإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية وفق شروط صندوق النقد الدولي وسياسات التكيف الهيكلي التي تهدف الى

هناك اختلاف في وجهة نظر المتخصصين في الشأن الاقتصادي العراقي بشأن أزمة الاقتصاد الوطني وسبل معالجتها، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، إلا أن هناك اتفاقاً على أن النهوض بالاقتصاد العراقي يحتاج الى فترة زمنية طويلة بسبب الدمار الشامل الذي تعرض له اقتصادنا منذ جلاء سياسة النظام المقبور وحروب العدوانية، وكذلك سياسة سلمة الاحتلال بعد نيسان ٢٠٠٣ وتداعياتها ودور الإرهاب في تدمير وتخريب البنية التحتية لاقتصادنا الوطني. وإن هذا الحجم الهائل من الدمار يحتاج الى استثمارات كبيرة بخلاف المليارات من الدولارات لغرض إعادة الأوضاع الاقتصادية في البلاد لها عهدها الطبيعي.



تحويل الاقتصاد العراقي تماماً نحو اقتصاد السوق واطلاق آلياته وبموجب هذا الاتفاق الذي يرهن خفض الديون بإجراء الإصلاحات الاقتصادية، يمارس صندوق النقد الدولي ضغوطه على الحكومة العراقية ويحدد من حريتها في رسم السياسة الاقتصادية للبلاد، وقد شهدنا آثار هذا الاتفاق من خلال رفع

الدعم الحكومي للمحروقات والذي أدى الى ارتفاع أسعارها في السوق المحلية وكذلك العمل على تقليص مفرذات المواطنين ذوي الدخل المحدود والتي تؤدي الى إرهاب كاهل الفئات الكادحة وتضعف الإنتاج وتشيع البطالة.

٥. ضرورة تحديد الحاجات الأساسية غير منتجة في المجتمع (بحسب رأي صندوق النقد الدولي) ... وغيرها من الإجراءات التي تقع آثارها السلبية على المواطنين ذوي الدخل المحدود والتي ستؤدي عموماً الى إرهاب كاهل الفئات الكادحة وتضعف الإنتاج وتشيع البطالة.

والضمانات الاجتماعية للمواطنين كالخدمات الصحية والتعليمية الأساسية وتقديم الإعانات المالية في حالات البطالة والعجز عن العمل والشيخوخة حيث أن الجانب الاجتماعي مطلوب في بلادنا التي تضررت فيها قطاعات واسعة من مجتمعنا بفعل سياسة النظام المقبور في الضم والاضطهاد والحصار ولا بد من تأمين العمل وضمان حد أدنى معقول من الدخل وتحسين حياة أبناء شعبنا.

٦. بسبب البطالة الواسعة وآثارها السلبية على الأفراد والمجتمع ينبغي أن تحتل مهمة توفير فرص العمل مكانة خاصة في الوقت الحاضر، وإن مكافحة هذه البطالة تتطلب دعم إنشاء وتطوير المشاريع الإنتاجية والخدمية الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تجذب المزيد من الأيدي العاملة العاطلة والتي لا تحتاج الى رؤوس أموال وعملة صعبة كبيرة. ولا بد هنا من التأكيد على أهمية النمو المتوازن لمختلف المناطق لكي يسهم ذلك في تقليص التفاوت بين الأقاليم وتركيز الصناعات والمشاريع في مناطق جغرافية محددة دون أخرى الأمر الذي يؤدي الى تنامي الشعور بالغبين والتمهيش والإقصاء كما كانت عليه سياسة النظام الدكتاتوري المقبور.

٧. العمل على إلغاء القوانين والتشريعات المضرة بمصالح العمال وتهدر حقوقهم وتقديم كافة أشكال الدعم للطبقة العاملة وحركتها النقابية.

٨. معالجة ظاهرة التضخم أي الارتفاع المستمر في الأسعار وخفض القدرة الشرائية.

ويمكن القول أن المشكلة تكمن في غياب السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المتكاملة والمتناسقة والمستندة الى استراتيجية اقتصادية وتنموية واضحة وولاد من تبني هذه الإستراتيجية الهادفة الى تفعيل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني والنهوض بقدراته وتوكله للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

في اهم الاقتصادي

بطاقات الائتمان وانسيابية السوق

حسام الساموك

واحدة من أبرز علامات التعاطي المرن والشفاف في حركة السوق القائمة في أرجاء العالم بطاقة الائتمان التي تقضي تماماً عن كل مشاكل السيولة وتوفر الفئات الصغيرة أو الكبيرة بما فيها مكافحة العملة المزيفة أو اشكالية الفئات النائفة التي يتطير بعض الباعة

من التعامل بها.

لقد غزا أسلوب بطاقة الائتمان تداولات أسواق البلدان المتقدمة والمتخلفة معا، بوجنب التعاملات اليومية- إن لم نقل الغنى- كل الهنات والأرباكات الجانبية المتعارف عليها في أسواقنا بما في ذلك عمليات السرقة والنشل، البضع على عاتق مؤسساتنا المصرفية مسؤولة العمل بها ونشرها بيسر في تعاملات السوق اليومية، إذ لم يعد حجب تلك الخدمة مجدياً أو له أي مبرر آخر، خاصة أن لأجراء مثل هذا دوره في تنشيط الأداء المصرفي المتعثر أصلاً، برغم أن له حافزاً آخر بالدفع نحو استهلاك أكثر قد يزيد من معدلات التضخم.

إن تناولنا موضوعه بطاقة الائتمان يعيد لنا فشل مصرف الشرق الأوسط في إصدارها في مدينة البصرة قبل أكثر من

عامين، لأسباب قد تكون محلية- نتيجة تحجيم الساحة المعتمدة فيها- فيما شرع مصرف النوركا لاعتمادها لكن الظاهر أن التعامل بها

ما زال محدوداً وبالتالي المستمر في الأسعار وخفض القدرة

الشرائية. ويمكن القول أن المشكلة تكمن في غياب السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المتكاملة والمتناسقة والمستندة الى استراتيجية اقتصادية وتنموية واضحة وولاد من تبني هذه الإستراتيجية الهادفة الى تفعيل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني والنهوض بقدراته وتوكله للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

عند تلك المحطة، وفي اثر مبادرات قد تكون احادية الجانب في اصدار بطاقات ائتمان محدودة الامكانات، تتطلع الى ان يبادر البنك المركزي العراقي ويتعاضد من رابطة المصارف وتنسيق نشط مع المصارف العربية -وحتى الدولية- لتغدو لنا

بطاقة ائتمان تتعاطى بها داخل العراق وخارجه تجاوزاً لكل الأرباكات التي ظلت على الدوام احدي علامات ارباك تعاملات السوق المحلية في العراق فضلاً عن الأشكالات التي يعانيها العراقي في أثناء سفره الى الخارج.

عند تلك المحطة، وفي اثر مبادرات قد تكون احادية الجانب في اصدار بطاقات ائتمان محدودة الامكانات، تتطلع الى ان يبادر البنك المركزي العراقي ويتعاضد من رابطة المصارف وتنسيق نشط مع المصارف العربية -وحتى الدولية- لتغدو لنا بطاقة ائتمان تتعاطى بها داخل العراق وخارجه تجاوزاً لكل الأرباكات التي ظلت على الدوام احدي علامات ارباك تعاملات السوق المحلية في العراق فضلاً عن الأشكالات التي يعانيها العراقي في أثناء سفره الى الخارج.

أسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشواء	سعر الجيم
الدولار الاميركي	١٢٢٥	١٢٣٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

توزيع وقود على أصحاب المضخات والمعدات الزراعية في النفط



كما اختتمت المديرية دورة بعنوان (التقييم والسيطرة النوعية الايزو) ولمدة اسبوع في ديوان الضرع لغرض تطوير كفاءة الكوادر الفنية.

واعلن المصدر عن "مباشرة (شركة العالمية) بالتعاون مع وزارة النفط والمحافظة (البيضاء) في اقامة دورة تدريبية لـ ١٠٠ مشارك من المزارعين في قضاء الفادية.

تخصيص ٤٣ مليار دينار

لدائرة ماء نينوى

عمل المنظمات الدولية العاملة في مناطق الاوار لافتاً الى وجود منظمات عديدة تعمل في المناطق المنكورة لكنها تقتصر بالتنسيق فيما بينها مؤكداً أن من شأن التعاون بين الجهات الرسمية والمنظمات الدولية أن يسفر عن وضع خطة إستراتيجية من شأنها أن تعنى مناطق الاوار التي عانت من التجفيف والتدمير والإهمال المتعمد ويشمل برنامج تنمية المناطق المحلية الذي من المقرر أن يتواصل العمل فيه حتى مطلع ٢٠٠٩ إضافة إلى مناطق اوار المنطقة الجنوبية كل من مناطق حلبجة وسيد صادق في السليمانية ومناطق أخرى في مدينة الحلة حيث رصدت الأمم المتحدة ٣٠ مليون دولار لتنفيذ المشروع في مناطق مختارة من الشمال والوسط والجنوب.

إطلاق العمل برنامج التنمية المحلية في ذي قار

تكون مواقع لتنفيذ المشروع في المنطقة الجنوبية حيث تم تخصيص ١٦ مليون دولار لتمويل المشروع في المحافظات الثلاث، مشيراً إلى أن البرنامج الذي يجري العمل فيه حالياً بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وعدد من الوزارات المعنية والمحافظة ومجلس المحافظة يهدف إلى تعزيز دور السلطة المحلية في إعداد الخطط التنموية الإستراتيجية وتحفيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال دعم القطاعين العام والخاص والعمل على تأمين فرص عمل دائمة وقصيرة الأمد وتحسين البنية التحتية المحلية المادية والاجتماعية باستخدام وسائل العمالة المكثفة وتحسين أداء وقدرات السلطات المحلية في مجال التخطيط وتقديم الخدمات الأساسية.

وأشار الاسدي إلى انه تم وضع خطة عمل لتنسيق عمل المنظمات الدولية العاملة في مناطق الاوار لافتاً الى وجود منظمات عديدة تعمل في المناطق المنكورة لكنها تقتصر بالتنسيق فيما بينها مؤكداً أن من شأن التعاون بين الجهات الرسمية والمنظمات الدولية أن يسفر عن وضع خطة إستراتيجية من شأنها أن تعنى مناطق الاوار التي عانت من التجفيف والتدمير والإهمال المتعمد ويشمل برنامج تنمية المناطق المحلية الذي من المقرر أن يتواصل العمل فيه حتى مطلع ٢٠٠٩ إضافة إلى مناطق اوار المنطقة الجنوبية كل من مناطق حلبجة وسيد صادق في السليمانية ومناطق أخرى في مدينة الحلة حيث رصدت الأمم المتحدة ٣٠ مليون دولار لتنفيذ المشروع في مناطق مختارة من الشمال والوسط والجنوب.

كان الدولار مستقراً اوائل التعامل في اسيا يوم الاربعاء اذ انتعش من هبوطه اليوم السابق وسط تكهنات بين المتعاملين بشأن هل يؤدي صعود سعر النفط الخام الى اكثر من مئة دولار الى هبوط كبير في أسواق الاسهم في المنطقة. وكان مؤشر نيكى الرئيسي للأسهم في بورصة طوكيو هبط ٠,٧ في المئة أوائل التعامل مقتضياً أثر الاسهم الامريكية يوم الثلاثاء بسبب صعود اسعار النفط متجاوزة حد ١٠٠ دولار للبرميل.

وادي ذلك الى هبوط الدولار وقال متعاملون ان العملة الامريكية قد تتعرض لزيد من ضغوط البيع اذا منيت الاسهم في البورصات الاسيوية بخسائر كبيرة. وبلغ سعر الدولار اوائل التعامل في اسيا حوالي ١٠٨,٩٠ ين متنعشاً من هبوطه الى ١٠٧,٩٠ ين يوم الثلاثاء.

مؤشرات

صناعات

قالت شركة القدرة القابضة التي مقرها ابوظبي انها تعتزم جمع حوالي ٣,٧ مليار درهم (مليار دولار) في طرح عام اولي في الاسبوع الاول من اذار لتمويل عملية توسعة.

وابلغ صلاح الشماسي رئيس مجلس الادارة اجتماعاً لحملة الاسهم في وقت متأخر من يوم الثلاثاء ان الشركة ستصدر ما يعادل ٥٥ في المئة من رأسمالها في أسهم جديدة في الطرح العام الاول الذي قال انه يهدف لجمع اموال لتمويل مشاريع قائمة للشركة وتوسعتها.

وسيكون هذا ثاني أكبر طرح عام اولي في دولة الامارات العربية بعد الطرح العام الاول لهيئة موانئ دبي العالمية الذي جمعت فيه حوالي ٥ مليارات دولار.

وسجلت القدرة التي تتنوع استثماراتها في قطاعات العقارات والنقل والبنية التحتية أرباحاً صافية بلغت ٧٠٣ ملايين درهم في ٢٠٠٧ لكن الشركة لم تقدم رقماً لأرباحها في ٢٠٠٦.

مشاركات

اعلن وزير النفط الايراني يوم الثلاثاء "وضع اللمسات الاخيرة تقريبا" على اتصالات مع جازبروم الروسية لاستغلال مرحلتين من حقل جنوب فارس الايراني العملاق للغاز وميادين تعاون أخرى.

وكانت جازبروم أكبر منتج للغاز في العالم قالت في وقت سابق انها اتفقت على تطوير مراحل جديدة من حقل جنوب فارس ودخول قطاع النفط في البلاد.

ونسبت وكالة انباء الجمهورية الاسلامية (ارنا) الى وزير النفط غلام حسين نودري القول "جرى في مفاوضات اليوم وضع اللمسات الاخيرة تقريبا على اتصالات لتطوير المشترك لمرحلتين من (حقل) جنوب فارس واستغلال حقول نفطية واقامة شركة مشتركة بين ايران وغازبروم الروسية."

النفط

استقرت أسعار العقود الاجلة للنفط الامريكي يوم الاربعاء بعد ان سجلت مستوى قياسيا مرتفعاً فوق مئة دولار للبرميل اليوم السابق وذلك بفعل المخاوف بشأن امدادات المعروض من نيجيريا وتنبؤات بان منظمة اوبك لن ترفع انتاجها في اجتماعها القادم.

ونزل سعر عقود النفط الامريكي الخفيف لاقررب استحقاق شهر مارس اذار ٤٩,٥٢ سنتاً الى ٤٩,٥٢ دولار للبرميل في التعاملات الالكترونية عبر نظام جلوبكس. ويحل أجل استحقاق عقود مارس اذار في نايكس يوم الاربعاء.

ويوم الثلاثاء بلغ سعر عقود النفط الامريكي عند التسوية ١٠٠,٠١ دولار مرتفعاً ٤,٥١ دولار بعد ان جرى تداولها في نطاق من ٩٥,٣٣ دولار الى ١٠٠,١٠ دولار وساعد الخلاف بين فنزويلا العضو في منظمة اوبك وشركة اكسون موبيل النفطية الامريكية والمخاوف من تعطل جديد للامدادات من نيجيريا على ارتفاع النفط لليوم الخامس على التوالي.